

يمنح العملية منحها والاتجاه. فهناك مَنْ يؤمن ويدعو لتحقيق «التنمية تحت الاحتلال»، بينما هناك مَنْ يعتقد بعدم امكانية ذلك على الاطلاق، في حين ان هناك مَنْ يعتقد بمحدودية هذه الامكانية وضرورة القيام بها بالقدر المستطاع. وفي ما يتعلق بالجانب العملي، أدّى تباين الآراء، بل وتعارضها في بعض الاحيان، بشأن تحديد استراتيجية التنمية المطلوبة، فلسطينياً، الى وجود أطراف عديدة فاعلة داخل الارض المحتلة، يحمل كل منها تعريفه الخاص عن التنمية، ويقود حملة تجريبية تنافسية تتعدى تطبيق نموذج «التنموي» المحدد لتبلغ ضرورة اثبات صحته، بصورة عملية، أيضاً. وشكّل تباين الرؤى والتوجهات «التنموية»، حافزاً رئيساً لل تكرار والازدواجية في اقامة المؤسسات القطاعية المتطابقة من حيث نطاق العمل «التنموي». وتنامت بسبب ذلك داخل الارض الفلسطينية ظاهرة اقامة المؤسسات المتشابهة، وتنازلت المؤسسات فولدت مؤسسات، حتى أصبحت البلاد تعجّ بالمؤسسات لدرجة النخمة والاشباع. وكان من نتائج التكرار والازدواجية والتنافسات الداخلية ان تقلصت الفاعلية التنموية في مختلف القطاعات، وتفتتت الخبرات المحدودة، أصلاً، وهُدرت الاموال والطاقات، واستحكمت المصالح ونمت المغام، واخفقت، تحت راية الدعوات المستمرة بضرورة «التنسيق» بين المتكررات، كل الامكانيات الفعلية للتوصل الى تحديد خطة تنموية موحّدة للبلاد. ومن الواضح، ان التنسيق بين هذه المتكررات من المؤسسات التنموية يمكن ان يجدي لوبي محصوراً في مجال تحديد الاولويات والسياسات العامة، ولكنه عندما يتعدى ذلك ليصل الى بحث كيفية تنفيذ النشاطات والمشاريع التنموية فإنه يصطدم مباشرة مع مصالح كل مؤسسة أو فئّة لوجدها. وبما ان كل هذه الفئات والمؤسسات تريد ضمان استمراريته الذاتية، يتحول التنسيق، تلقائياً، الى نشاط هدفه الاساس تقسيم «كعكة» المساعدات «التنموية» الخارجية وفقاً لاتفاقات داخلية أو معادلات نسبية. وكان من نتائج ذلك ان بقيت احتياجات البلاد مختلطة وأولوياتها تائهة. ولم يعد بالامكان تقرير أفضل المداخل التنموية التي تحتاجها البلاد وتقويم المخرجات بصورة موضوعية موثوقة.

رابعاً: ترافقت التباينات والتنافسات الداخلية حول طبيعة ومنهجية العملية التنموية الواجب اتباعها في الارض المحتلة بتعدّد مصادر التمويل الخارجية واختلاف اهتماماتها وأولوياتها وأهدافها. فلكل مصدر تمويل نواياه ودوافعه وأهدافه التي تحدّد سلم أولوياته وطريقة دفع وصرف أمواله. ويجب الانتباه والاعتراف بأن الاموال لا تدفع من أي مصدر كان من دون أهداف، وان أهداف بعض الممولين ليست دائماً نبيلة. ولكن مسؤولية التحقق من الاهداف الكامنة للتمويل تقع على المتلقي وليس على الممول. فإذا قبل المتلقي الاموال من دون تمحيص لدوافعها وأهدافها، عليه ان يتحمّل ما تؤول اليه الاوضاع من نتائج. وعلى كل حال، أدّى وجود العديد من مصادر الى تمويل الى وجود أجنداث «تنموية» متعددة مفروضة على الساحة الفلسطينية، معظمها مختلف الاولويات، وفي الكثير من الاحيان متعارض. وأدّى التنافس بين الممولين الى ضعف التنسيق بينهم. وبغياب الخطة المركزية المحددة الاهداف والاولويات، وبوجود تنافسات داخلية، طغت الفوضى على العملية «التنموية». فلكل طرف خارجي أهدافه وأجندته، ولكل طرف متلقي في الداخل أهدافه وأجندته. وأصبحت عملية «التنمية»، بالاساس، تتشكّل من عملية بحث وتفتيش لاجاد توافقات بين ممول ومتلقي. ويجدر التنويه، في هذا السياق، أن درجة التسييس العالية داخل مجتمع الارض المحتلة، ووجود نزعة فئوية قوية داخله، أدّت بالمولمين، خاصة الاجانب، لأن يكونوا من الحساسية بمكان عند اقرار الدعم وكيفية توزيعه، حرصاً على عدم التعرّض لاتهام بالحاباة. وتؤدي مثل هذه الحساسية، في العديد من الاحيان، الى تقديم الدعم بطريقة ليست مهنية بالاساس، وانما بما يكفل تحقيق التوازنات